الأمم المتحدة

A/HRC/35/26/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
28 April 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والثلاثون
٦-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان عن زيارته إلى المملكة العربية السعودية

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان عن زيارته إلى المملكة العربية السعودية، في الفترة من ٨ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وقد رحب المقرر الخاص بالبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي ستحدث تحولات عميقة الأثر، مثل رؤية ٢٠٣٠، لكنه لاحظ بقلق عدم توافر أي أدلة منهجية أو إحصاءات موثوقة عن الفقر، إذ إنها ضرورية بوصفها الأساس لاتخاذ قرارات رشيدة ومستنيرة. كما رأى أن برامج المساعدة الاجتماعية المتعددة التي تديرها مختلف الوزارات والسلطات العامة والمؤسسات الخيرية تؤدي إلى وجود نظام حماية اجتماعية لا يتسم بالكفاءة وغير قابل للاستدامة وضعيف التنسيق ولا يوفر المساعدة الشاملة لمن هم في أمس الحاجة إليها. ويتناول التقرير التحديات المستمرة التي تواجه النساء في التمتع الكامل بحقوق الإنسان المكفولة لهن، بما في ذلك الحق في العمل والضمان الاجتماعي، وأوضاع العاملات المنزليات المهاجرات وغير السعوديين الذين يشكلون جزءاً من أفقر الشرائح في المجتمع السعودي. ويوصي المقرر الخاص، في جملة أمور، بأن تعترف الحكومة بالحق في الحماية الاجتماعية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان، وأن تعكس التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان في خطة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. ورأى أن من الأهمية بمكان إجراء مشاورات هادفة مع عامة الجمهور وإشراكه في برنامج الإصلاح، وذلك ليس لأن الأمر يتعلق بحقوق الإنسان فحسب، بل توخياً للتخطيط الجيد وسعياً إلى الحصول على الدعم العام اللازم.

GE.17-06857(A)
1706857

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان عن زيارته إلى المملكة العربية السعودية*

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – رؤية ٢٠٣٠ وأهمية حقوق الإنسان ٤

ثالثاً – الفقر وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ٥

ألف – الفقر في المملكة العربية السعودية ٥

باء – الحماية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ٧

جيم – السياسة الضريبية في المملكة العربية السعودية ١٣

دال – دور الجمعيات الخيرية ١٤

رابعاً – قضايا محددة ١٥

ألف – أهمية حقوق الإنسان في مجال الإصلاح ١٥

باء – حقوق المرأة ١٦

جيم – حقوق الإنسان للعاملات المنزليات المهاجرات ١٩

دال – حقوق الإنسان لغير السعوديين الذين يعيشون في فقر ٢٢

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات ٢٤

* يعمم باللغة التي قُدم بها وبالعربية فقط.

أولاً- مقدمة

١- عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ١١/٨ و٣/٢٦، زار المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٨-١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧. وكان الغرض من الزيارة تقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عن مدى اتساق سياسات الحكومة وبرامجها فيما يخص مكافحة الفقر مع التزامات البلد في مجال حقوق الإنسان، وتقديم توصيات بناءة إلى الحكومة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

٢- ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه للحكومة على دعوته إلى زيارة المملكة العربية السعودية، ومكتب لجنة حقوق الإنسان السعودية على الدعم التام الذي قدمه لتنسيق الزيارة، ولا سيما الاجتماعات التي عُقدت مع المسؤولين الحكوميين. وكانت الزيارة هامة لأنها أول زيارة إلى المملكة يقوم بها خبير مستقل تابع لنظام الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٨، والثالثة من نوعها خلال العقود الثلاثة الماضية. وطوال الزيارة، سلط المسؤولون الحكوميون الضوء على الأهمية التي تعلقها الحكومة على الزيارة والانفتاح في تبادل الآراء مع الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة الدولية. وبذل المسؤولون الحكوميون الذين اجتمع بهم المقرر الخاص جهوداً حقيقية لتوخي الشفافية.

٣- وعقد المقرر الخاص اجتماعات مع المسؤولين التالين: وزير العمل والتنمية الاجتماعية؛ ووزير الإسكان؛ ووزير الشؤون الإسلامية؛ ورئيس وكبار مسؤولي الهيئة العامة للإحصاء؛ والمدير العام للهيئة العامة للزكاة والدخل؛ ورئيس لجنة حقوق الإنسان ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان؛ والمدير العام لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية؛ وكبار المسؤولين في وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة الداخلية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة العدل. وعلى مستوى المحافظات، اجتمع المقرر الخاص مع أمير الرياض وأمير جازان. كما اجتمع مع المدير العام وكبار المسؤولين في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في جدة وجازان، فضلاً عن ممثلي لجنة حقوق الإنسان، ولجنة الاقتصاد والطاقة، ولجنة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والشباب في مجلس الشورى، ومع عدد من المسؤولين في المؤسسات التي تمولها الحكومة، بما في ذلك بنك التنمية الاجتماعية والصندوق الخيري الاجتماعي.

٤- وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع المقرر الخاص مع عدد كبير من ممثلي المنظمات الدولية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وخبراء أكاديميين، ومنظمات خيرية، ومؤسسات وخبراء من منظمات المجتمع المدني.

٥- وقام المقرر الخاص والفريق المرافق له أيضاً بعدد من الزيارات الميدانية. وفي سياق تلك الزيارات، كفلت الحكومة بشكل عام حرية تنقل المقرر الخاص، على النحو المنصوص عليه في الاختصاصات المنقحة للزيارات القطرية التي يقوم بها المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان[(١)].

٦- ويعرب المقرر الخاص عن تقديره الكبير للمساعدة التي قدمتها مختلف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وللخبراء الذين قدموا إحاطات متعمقة قبل وأثناء بعثته إلى المملكة العربية السعودية. ويعرب عن امتنانه الخاص لمنسق الأمم المتحدة المقيم وفريقه في الرياض على الدعم الذي قدموه.

(١) انظر الرابط: www.ohchr.org/Documents/HRBodies/SP/ToRs2016.pdf.

ثانياً- رؤية ٢٠٣٠ وأهمية حقوق الإنسان

٧- كان لتوقيت الزيارة أهمية خاصة في ضوء ضخامة التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تشهده المملكة حالياً. ورؤية ٢٠٣٠، وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وبرنامج تحقيق التوازن المالي وغير ذلك من السياسات العامة، تعكس جميعها خطة تحول طموح وعميق، مدفوعة بمزيج من الضرورة الاقتصادية والتطور الاجتماعي والقيادة السياسية الجريئة. ويترتب على ذلك آثار عديدة ومتنوعة على حقوق الإنسان، ويشكل القضاء على الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية جزءاً هاماً من الاستراتيجية الجديدة. ويوفر برنامج التحول السياق الذي يمكن الحكومة من إعادة تقييم السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وأوجه الترابط بينهما.

٨- ولا يزال الخطاب المتعلق بحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية يتسم بالتضارب إلى حد ما. فمن جهة، يشير مسؤولون حكوميون إلى تصديق المملكة على عدد من المعاهدات الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وعضوية المملكة في مجلس حقوق الإنسان، وقيامها بإعداد خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان، وإنشاء إدارة كبيرة في وزارة الشؤون الإسلامية معنية بمسألة حقوق الإنسان، وغير ذلك من المبادرات. ومن جهة أخرى، فإن بعض السلطات تميل أيضاً إلى اعتبار حقوق الإنسان مفهوماً غربياً ليس من السهل التوفيق بينه وبين الطابع الإسلامي للمملكة أو الدور المهيمن للأسرة الحاكمة. ويحرص هؤلاء أيضاً على الاحتجاج بالسيادة والتقاليد الثقافية بوصفها الحدود التي تقف عندها حقوق الإنسان. ومع ذلك، ومثلما هو الحال في معظم البلدان اليوم، فإن التغيير المجتمعي في المملكة تحركه عوامل خارجية وداخلية على حد سواء. فثلث السكان من الأجانب، وتزداد عولمة الأعمال التجارية فيها، وهناك نسبة كبيرة من النخبة المتعلمة التي أمضت فترات دراسية طويلة في الخارج، ويستخدم المواطنون بشراهة أحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كما أن المعايير الدولية في ميادين كثيرة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من إطار السياسات العامة. والمملكة العربية السعودية هي في واقع الأمر جزء لا يتجزأ وطرف شديد الارتباط بالنظام العالمي بعد الحرب الذي تشكل حقوق الإنسان أحد أركانه الأساسية.

٩- وعليه، ينبغي للحكومة الاعتراف بأن برنامجها الخاص بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية يرتبط لا محالة بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتبرز رؤية ٢٠٣٠ الهدف المتمثل في أن يعيش السعوديون "وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية والاعتدال، معتزّين بهويتهم الوطنية وفخورين بإرثهم الثقافي العريق، في بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها مقوّمات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسندهم بنيان أسري متين ومنظومة تمكينية في مجالي الرعاية الصحية والاجتماعية". وتقوم الرؤية أيضاً على "إرساء حكومة فاعلة من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة الأداء"[(٢)]. ومن المهم تأكيد أن هذه الأهداف لا تتعارض مع حقوق الإنسان. ففكرة الحياة الجيدة التي يتمتع فيها الأفراد والأسر بالحماية تقع أيضاً في صميم إطار حقوق الإنسان. وهي تتفق مع مفهوم أن البشر "يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق" (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١)؛ ومفهوم أن الأسرة "هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع وأن لها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة" (المادة ١٦)، كما تتفق مع جملة مفاهيم أخرى منها أن "لكلِّ شخص حقٌّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته" (المادة ٢٥) والحق في الضمان الاجتماعي (المادة ٢٢).

(٢) انظر الرابط: http://vision2030.gov.sa/en/node/132.

١٠- كما أن تركيز رؤية ٢٠٣٠ على مساءلة الحكومة يتوافق مع أن "مبدأ المساءلة يوفر الأساس المنطقي الجامع لإنشاء النظام الدولي لحقوق الإنسان" (انظر الوثيقة A/HRC/32/31، الفقرة ٢٩). وهذا المبدأ يعمل على مستويين: المساءلة أمام المجتمع الدولي ومساءلة الحكومات أمام مواطنيها وغيرهم من أصحاب الحقوق.

١١- ولاحظ الأمين العام خلال زيارته الأخيرة إلى المملكة أن رؤية ٢٠٣٠ "تتفق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تعمل الأمم المتحدة على ترويجها في شتى أنحاء العالم"[٣]. وهذه الخطة تقوم بدورها على فكرة أن التنمية المستدامة ينبغي أن تستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠). ولطالما لفت المجتمع الدولي لحقوق الإنسان الانتباه إلى قضايا حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، مثل الاعتقال التعسفي وسجن المتظاهرين المسالمين، واستخدام عقوبة الإعدام، والتمييز ضد الأقليات الدينية والتمييز ضد المرأة. وتشير تقارير صدرت مؤخراً إلى حدوث تقدم ضئيل للغاية بشأن معظم هذه المسائل الحاسمة[٤]، لكن ينبغي القول إن هناك مسائل هامة أخرى لحقوق الإنسان في المملكة تستحق الاهتمام، بما في ذلك تلك التي أثارتها رؤية ٢٠٣٠. وفيما يتعلق ببعض هذه المسائل، فإن المجتمع السعودي يتطور في اتجاه إيجابي.

ثالثاً- الفقر وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية

ألف- الفقر في المملكة العربية السعودية

١٢- يرى كثير من السعوديين أن بلدهم خال من الفقر. وفي المناقشات التي جرت قبل وأثناء الزيارة، أُبلغ المقرر الخاص مراراً بأنه لا يوجد مشردين أو جياع في المملكة، وأن روح السخاء المتأصلة في المجتمع تكفل عدم وجود الفقر. وفي حين أن تلك الملاحظات لا تخلو من وجاهة، وأن السعوديين لديهم كثير من المنجزات التي يعتزون بها فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية التي شهدها بلدهم خلال العقود الأخيرة، فمن المهم أيضاً التحقق من تلك المقولات.

١٣- وعند تعريف الفقر، شدد المقرر الخاص باستمرار على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتضي النظر في الدخل والثروة فحسب، بل أيضاً في العوامل الأخرى مثل الوصول إلى الخدمات الأساسية، ومشاكل التهميش والعجز. وهذا الأمر يتوافق مع نهج النظر إلى الفقر من حيث القدرات وتوفير الحقوق الدنيا[٥]، وهو نهج يتسق مع النهج المتبع من جانب الوكالات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي وضع مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد[٦].

---

(٣) الأمين العام للأمم المتحدة، ملاحظات استهلالية في لقاء صحفي مع وزير خارجية المملكة العربية السعودية عادل بن أحمد الجبير، الرياض، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٧. متاحة على الرابط: www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2017-02-12/secretary-general%E2%80%99s-remarks-press-encounter-saudi-arabia.

(٤) For example, Human Rights Watch, *World Report 2017*, p. 510. Available from www.hrw.org/world-report/2017.

(٥) World Bank Group, *Monitoring Global Poverty: Report of the Commission on Global Poverty*, (Washington, DC, International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2017), p. 150.

(٦) انظر الرابط: http://hdr.undp.org/en/content/multidimensional-poverty-index-mpi.

١٤- ومن المهم أيضاً التمييز بين الفقر المدقع والفقر النسبي[٧]. وأفضل مثال معروف لخط الفقر المطلق هو معيار ١،٩ دولار في اليوم الذي حدده البنك الدولي. ومن الواضح أن هذا المعيار العالمي المتدني لا ينطبق كثيرا على بلد غني مثل المملكة العربية السعودية، وفي مثل هذا السياق، يجب لأي مقياس جاد للفقر أن يعكس الظروف المحددة للبلد[٨]. ولهذا السبب فإن استخدام خط فقر نسبي هو الأكثر شيوعا والأنسب للبلدان الغنية مثل المملكة العربية السعودية[٩].

١٥- وحتى عهد قريب، تجنبت الحكومة استخدام مصطلح "الفقر" واختارت بدلا عن ذلك الحديث عن أفراد ضعفاء أو معوزين. وقد بدأ الإحجام عن مواجهة حقيقة الفقر يتغير في عام ٢٠٠٢ بعد الزيارة الأولى من نوعها التي قام بها الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد حينئذ، إلى المناطق الفقيرة في الرياض وتمخضت عن إعداد استراتيجية وطنية في عام ٢٠٠٥ بشأن الحد من الفقر. بيد أن عدم نشر تلك الاستراتيجية يعود إلى انعدام الشفافية المقصود الذي اتسم به عمل الحكومة في مجال مكافحة الفقر منذ ذلك الحين.

١٦- وكان من أبرز السمات العامة لوضع السياسات في المملكة العربية السعودية في الماضي قلة الإحصاءات الموثوقة أو انعدامها في أغلب الأحيان. فجميع المراقبين الذين تحدث إليهم المقرر الخاص خارج الحكومة، بل وحتى داخلها، أقروا بأن النظام الحالي تشوبه عيوب كثيرة بسبب عدم وجود الأدلة الموثوقة والمنهجية المطلوبة كأساس لاتخاذ قرارات رشيدة ومستنيرة. والملاحظات بشأن عدم توافر البيانات في المملكة العربية السعودية ليست جديدة بطبيعة الحال. فخبراء الاقتصاد والسياسة الذين يكتبون عن شؤون المملكة يشتكون باستمرار من نقص المعلومات العامة، وقد صدرت انتقادات شديدة بهذا الشأن حتى من جانب صندوق النقد الدولي[١٠].

١٧- وخلال الزيارة، حاول المقرر الخاص التأكد من المعايير التي تستخدمها الحكومة لتحديد من هو الفقير أو "المعوز" ولتقدير أعداد الأشخاص ضمن هاتين الفئتين. وعندما طلب المقرر الخاص معرفة ذلك من المسؤولين في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أبلغوه بأن عليه الرجوع إلى الهيئة العامة للإحصاء. وفي اجتماع أولي مع كبار المسؤولين في الهيئة العامة للإحصاء، أُبلغ المقرر الخاص بعدم إمكانية تزويده بهذه المعلومات لأنها تخص الوزارة. وعندما قدم المقرر الخاص طلبه إلى وزير العمل والتنمية الاجتماعية شخصياً، أجرى الوزير اتصالاً هاتفياً برئيس الهيئة العامة للإحصاء فوافق على الاجتماع بالمقرر الخاص. وخلال هذا الاجتماع، طلب المقرر الخاص مرة أخرى الوقوف على المعايير المستخدمة وأعداد الأشخاص ضمن هاتين الفئتين. وأجاب رئيس هيئة الإحصاء بأنه سينظر في الطلب، لكن المقرر الخاص لم يتلق أي معلومات منذ ذلك الحين، على الرغم من أهميتها الكبيرة لهذا التقرير.

---

(٧) See François Bourgignon, "Absolute poverty, relative deprivation and social exclusion", Villa Borsig Workshop Series, 1999. Available from www.gdsnet.org/BourgignonRelativeDeprivation.pdf.

(٨) Martin Ravallion, "Poverty comparisons: a guide to concepts and methods", Living Standards Measurement Study, Working Paper No. 88 (Washington, DC, International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 1992), p. 25.

(٩) دعت دراسة للسياسات العامة أجرتها مؤخراً مؤسسة الملك خالد الخيرية إلى دراسة خيارات بديلة لحساب خط الفقر النسبي للمملكة، وتحديد "خط اكتفاء" يوضح الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللائق. وهي متاحة على الرابط: www.kkf.org.sa/ar/Advocacy/GovReport/Pages/default.aspx; See also Martin Ravallion, "Poverty comparisons", pp. 29-33.

(١٠) IMF, "Staff Report for the 2016 Article IV Consultation", 29 June 2016, para. 50. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2016/cr16326.pdf.

١٨- وأُبلغ المقرر الخاص بأن السلطات تعكف حالياً على تنقيح تعريفات ووسائل قياس الفقر. وهذا الأمر ضروري بالتأكيد، بالنظر إلى عدم اتساق وملاءمة التعريفات والمنهجيات المستخدمة حتى الآن. واقترح المسؤولون المعنيون، بالتعاون مع البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، نهجاً جديداً سيُستخدم، إذا أقره الديوان الملكي، لحساب الفقر في المملكة العربية السعودية في إطار التعداد الوطني لعام ٢٠٢٠. ومن الضروري أن تعلن الحكومة هذا النهج الجديد، والإحصاءات الناتجة. وحتى عام ٢٠٢٠، سيكون على السلطات الاعتماد على دراسات استقصائية منقوصة للأسر المعيشية، من أجل تقدير عدد الفقراء وتقييم أثر التغيرات الكبيرة المتوخاة على نظام الحماية الاجتماعية.

١٩- ونظراً لأثر رؤية ٢٠٣٠ على المجتمع السعودي، فإن انعدام الشفافية بشأن الفقر وما يرتبط بذلك من تحديات سيطرح إشكاليات كبيرة، وذلك لعدة أسباب. أولاً، إن تحديد أولويات سياسات مكافحة الفقر، تحتم على الحكومة فهم طبيعة المشكلة ونطاقها بصورة أوضح. وثانياً، لا غنى عن الحصول على بيانات دقيقة بغية تقييم الأثر المتوقع والفعلي على الفقراء الذي تنطوي عليه سياسات رؤية ٢٠٣٠. وثالثاً، الشفافية ستمكن المجتمع السعودي من المساهمة في اتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بتحديد التعريفات والمنهجية وأدوات القياس. ورابعاً، من شأن هذه الشفافية أن تيسّر إجراء الحوار واسع النطاق سيدعم مرحلة التصميم إلى حد كبير. وخامساً، الشفافية تجعل الحكومة مسؤولة عن أوجه القصور وتشجع على مواصلة التكييف والمواءمة بغية التأكد من إمكانية تحقيق أهداف مكافحة الفقر وما يتصل بها من حقوق اجتماعية.

٢٠- ومع التسليم بالتزام الحكومة مؤخراً بزيادة الشفافية، يوصي المقرر الخاص الحكومة بما يلي:

(أ) إعلان خططها الحالية المتعلقة بتعريف وقياس الفقر؛

(ب) تنظيم مشاورة عامة تمنح المواطنين السعوديين فرصة هادفة للتعليق على المقترحات ذات الصلة؛

(ج) التعهد بنشر الإحصاءات المتعلقة بالفقر الناتجة عن أنشطة جمع البيانات؛

(د) كفالة تضمين نظم جمع البيانات الإجراءات المناسبة لحماية الخصوصية. وليس من الواضح بالنسبة للمقرر الخاص حتى الآن ما إذا كان هذا البُعد قد وجد الاهتمام بصورة جادة، رغم أن العديد من المسؤولين أكدوا له أن هذا الأمر يحظى بأهمية خاصة بالنسبة لمجتمع مسلم.

باء- الحماية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية

٢١- في حين باتت الحكومة تعترف بوجود فقر في المملكة العربية السعودية، يرى كثير من المسؤولين أنه مسألة لا مفر منها، وهو يمثل بالتالي مشكلة اجتماعية عسيرة الحل. وهذا يتعارض مع الالتزامات الدولية، بما في ذلك في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للقضاء على الفقر المدقع وكفالة قيام نظم الحماية الاجتماعية بدور حاسم في هذا المسعى. وعلى الرغم من أن الحماية الاجتماعية مصطلح عام يستخدم لوصف طائفة متنوعة من النهج السياساتية (انظر A/69/297، الفقرة ٢١)، هناك تقرير صدر مؤخراً عن منظمة التعاون الإسلامي يرى أن هذه الحماية تشمل

برامج التأمين الاجتماعي القائمة على اشتراكات، وبرامج سوق العمل وبرامج المساعدة الاجتماعية غير القائمة على اشتراكات[١١]. وسينصب تركيز هذا التقرير أساساً على برامج المساعدة الاجتماعية غير القائمة على اشتراكات التي تستهدف أفقر شرائح المجتمع السعودي.

٢٢- ومشاكل انعدام البيانات والشفافية المذكورة أعلاه تؤثر أيضاً على أي نقاش بشأن الحماية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. وقبل هذه البعثة، أجرى المقرر الخاص مشاورات مع عدد كبير من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وخبراء أكاديميين، أكدوا جميعهم أن من الصعب للغاية الحصول على صورة دقيقة عن حالة الحماية الاجتماعية في السعودية. وقد عملت العديد من المنظمات الدولية مع الحكومة بشأن القضاء على الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية، ولكن كانت المنظمات ملزمة في معظم الحالات بتحري السرية التامة ولم تتمكن بالتالي من تشاطر تحليلاتها مع عامة الجمهور في المملكة العربية السعودية أو المجتمع الدولي. ويُقدر للحكومة أن لديها جهات فاعلة في مجال الحماية الاجتماعية ناقشت بصورة صريحة مع المقرر الخاص بعض التحديات التي تواجه النظام الحالي.

٢٣- واستناداً إلى جميع المعلومات المتاحة[١٢]، تتجلى صورة نظام المساعدة الاجتماعية القائم. ففي سياق الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، أطلقت الحكومة في عام ٢٠٠٦ برنامج الدعم التكميلي لمساعدة الفقراء. وقد استُكمل في السنوات اللاحقة بعدد من البرامج الأخرى. ويقوم برنامج المساعدة الاجتماعية للفقراء على تحويلات نقدية شهرية وتحويلات نقدية لمرة واحدة تدفعها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤٥ الصادر عام ٢٠٠٦[١٣]. ويحصل الأيتام والمعوقون والمسنون والنساء اللاتي لا عائل لهن والأسر التي لا عائل لها على مبلغ شهري مقداره ٠٠٠ ٥ ريال سعودي كحد أقصى للأسرة المكونة من ١٥ فرداً، ومبلغ يُدفع مرة واحدة مقداره ٠٠٠ ٣٠ ريال سعودي كحد أقصى. وتفيد وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بأن أكثر من ٠٠٠ ٨٧٧ أسرة تحصل على هذه المبالغ في الوقت الراهن (حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ ٢ نسمة). ووفقاً للوزارة، فإن نصف المستفيدين هم نساء وحيدات (أرامل أو مطلقات) بدون أطفال، ما يفسر سبب وجود ٠٠٠ ٤٠٠ ٢ نسمة في ٠٠٠ ٨٧٧ أسرة معيشية. ورغم أن الحكومة تصر على أن معظم هؤلاء النساء مطلقات بدون أطفال، يبدو من المعقول أن العديد منهن قد يكون لديهن أطفال لم يوضعوا في الحسبان، لأسباب مختلفة، لغرض دفع المساعدة الاجتماعية.

(١١) تقرير أعد بتكليف من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، "إمكانية وصول الفئات الضعيفة إلى برامج الحماية الاجتماعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، صفحة ١٠. متاح على الرابط: www.mod.gov.tr/Lists/RecentPublications/Attachments/101/Accessibility%20of%20Vulnerable%20Groups%20to%20Social%20Protection.pdf.

(١٢) For the best publicly available resource in English on the current system of poverty alleviation and social protection in Saudi Arabia, see Talha Fadaak, *Female Poverty in Saudi Arabia: A study of poor female headed households, social policies and programmes in Jeddah City* (LAP Lambert Academic Publishing, 2012). وهناك دراسة صدرت حديثاً باللغة العربية عن مؤسسة الملك خالد الخيرية في الرياض، تقدم أيضاً استعراضا للنظام. وهي متاحة على الرابط: www.kkf.org.sa/ar/Advocacy/GovReport/Pages/default.aspx.

(١٣) See www.boe.gov.sa/ViewSystemDetails.aspx?lang=en&SystemID=187&VersionID=202.

٢٤- وبالإضافة إلى التحويلات النقدية، توفر الحكومة طائفة من الاستحقاقات الأخرى: المساعدة الطارئة؛ وإعانة الإعاقة؛ وصناديق الزواج؛ وقروض الإسكان؛ واستحقاقات البطالة؛ والمساعدة في تأثيث وتجديد المنزل؛ ومساعدة توفير الحقائب المدرسية والزي المدرسي للطلاب؛ وتسديد فواتير الكهرباء؛ واستحقاقات المرضى الميؤوس من شفائهم؛ ودعم التعليم العالي. وهناك أيضاً مجموعة من القروض والمنح المتاحة من بنك التنمية الاجتماعية والصندوق الخيري الوطني. ولا غرابة في أن هذا الكم الهائل من الاستحقاقات التي يمكن الحصول عليها، يجعل معظم المواطنين السعوديين يفترضون عدم وجود مواطن في حالة عوز. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الكثير من الأنشطة الخيرية، التي تم تمويلها بحوالي ٥٠٠ مليون ريال سعودي من جانب الحكومة والتبرعات الخاصة. وبالرغم من النوايا الحسنة، فإن هذا الخليط من البرامج التي تديرها مختلف الوزارات والسلطات العامة، فضلاً عن المؤسسات الخيرية، غير فعال ولا يمكن استدامته ويتسم بضعف التنسيق، ولم ينجح مع ذلك في توفير المساعدة الاجتماعية الشاملة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

٢٥- وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن فريق المقرر الخاص قام بزيارة أسر معيشية تعولها نساء في أحياء غبيرة ومنفوحة والعود في الرياض. وتستفيد العديد من الأسر المعيشية التي تعولها نساء في المملكة العربية السعودية من التحويلات النقدية وغيرها من البرامج الحكومية، ولكن المساعدة الحكومية غير كافية في ظل غياب فرص العمل[١٤]. وبالنظر إلى عدم كفاية الاستحقاقات المقدمة من الحكومية، فإن الكثير من الأسر المعيشية التي تعولها نساء تعتمد على المؤسسات الخيرية والأسرة الممتدة من أجل البقاء. فعلى سبيل المثال، اجتمع الفريق مع أسرة تتألف من أربعة أطفال وامرأة مطلقة لم تتلق مساعدة نقدية من الحكومة لأن زوجها السابق قد التزم بدفع نفقة شهرية مقدارها ١ ٠٠٠ ريال سعودي لكنه لم يلتزم بذلك. ومع أن من الممكن اتخاذ إجراءات قانونية في مثل هذه الحالة، فهناك العديد من الحواجز العملية، بما في ذلك تكاليف المحامي، وضرورة وجود ولي أمر على استعداد لمرافقة المرأة إلى المحكمة، وخوفها من انتقام زوجها السابق. كما زار الفريق المرافق للمقرر الخاص أسرة يعولها رجل متقاعد مريض. وكانت هذه الأسرة المكونة من عشرة أشخاص تعتمد على راتب تقاعدي شهري مقداره ٢ ٨٠٠ ريال سعودي وإعانة غذائية شهرية إضافية مقدارها ١ ٠٥٠ ريال سعودي تقدمها إحدى الجمعيات الخيرية.

٢٦- وكانت وزارة الاقتصاد والتخطيط صريحة بشكل رائع مع المقرر الخاص إزاء التحديات التي تواجه الإطار القائم لمكافحة الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية. وقد أُشير في هذا السياق إلى المسائل التالية: (أ) الافتقار إلى فهم حقيقي لطبيعة الفقر في المملكة؛ (ب) ضعف تحديد الأهداف والتداخل فيما يتعلق بتغطية المستفيدين؛ (ج) قلة مراعاة الخصوصية الجغرافية والتباين الثقافي؛ (د) برامج الحماية الاجتماعية ليست مصممة بحيث تفضي إلى خروج الأفراد من شريحة المحتاجين؛

(١٤) يتضح تدني الاستحقاقات المقدمة من الحكومة بالمقارنة مع تكلفة المعيشة لدى مقارنة الحد الأقصى للتحويلات النقدية الشهرية بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤٥ الصادر عام ٢٠٠٦ البالغة ٥ ٠٠٠ ريال سعودي للأسرة المكونة من ١٥ شخصاً والبيانات المتعلقة بمتوسط إنفاق الأسرة المعيشية الواردة في الدراسة الاستقصائية التي أُجريت عام ٢٠١٣ بشأن دخل ونفقات الأسر المعيشية. وللأسف، تشير الدراسة الاستقصائية إلى متوسط الإنفاق فقط وليس الإنفاق مقابل الدخل، وهي غير مصنفة لإظهار مستوى نفقات الفئات الضعيفة. بيد أن الجدول ٣ في الصفحة ٢٧ من الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠١٣ يبين أن متوسط نفقات أسرة تتكون من ٦,٩ أشخاص في منطقة الرياض يبلغ ١٨ ٤٧٠ ريالاً في الشهر (المواطنون السعوديون فقط هم المؤهلون للحصول على استحقاقات نقدية بموجب المادة ٢ من المرسوم الملكي). متاح على الرابط: www.stats.gov.sa/sites/default/files/household expenditure and income survey 2013.pdf.

(هـ) عدم وجود رؤية مشتركة بين المؤسسات؛ (و) ضعف التنسيق والتشرذم داخل مؤسسات إيصال المساعدات؛ (ز) التعقيد المؤسسي وتضارب الولايات؛ (ح) تدني أو عدم مشاركة القطاع الخاص؛ (ط) عدم وجود آليات مختلفة لرصد وتقييم برامج الحماية الاجتماعية؛ و(ي) عدم تقييم الآثار الاجتماعية والمالية للبرامج[١٥]. ويشكل ذلك اعترافاً بالتقصير، وترمي رؤية ٢٠٣٠ والإصلاحات المصاحبة إلى معالجة تلك المشاكل.

٢٧- ومن العناصر الرئيسية لرؤية ٢٠٣٠ والسياسات المصاحبة لها، ضرورة إصلاح نظام الدعم. وحتى عهد قريب، أنفقت المملكة العربية السعودية حوالي ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على نظام الدعم ما قبل فرض ضريبة الطاقة[١٦]. ويُعد ذلك من أعلى النسب بين البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأعلى نسبة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي[١٧]. ووفقاً للمراقبين، فقد "أدى ذلك إلى تشوهات كبيرة في اقتصاد المملكة الذي شهد، على خلاف معظم اقتصادات بلدان العالم الأخرى، تراجع الكفاءة في استخدام الطاقة خلال العقود الماضية"[١٨]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نصيب الفرد من استهلاك المياه في المملكة هو من بين أعلى المعدلات في العالم، ويستفيد الأغنياء من نظام دعم المياه أكثر من الفقراء. وفي برنامج التوازن المالي للمملكة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حددت الحكومة إصلاحات إضافية من المزمع اتخاذها بشأن نظام الدعم قبل عام ٢٠٢٠، حيث ينبغي لجميع المستهلكين بحلول ذلك التاريخ شراء السلع والخدمات المدعومة حسب السعر المرجعي للاستيراد. وأشار معهد شاتام هاوس للشؤون الدولية إلى أن إصلاحات نظام الدعم هذه تُعد "أكثر إصلاحات جذرية للأسعار تشهدها هذه المملكة المحافظة"[١٩].

٢٨- وسيعاد استثمار جزء من الوفورات الناجمة عن إصلاح نظام الدعم في برنامج التحويلات النقدية الجديد الذي يركز أساساً، وإن لم يكن حصراً، على الشرائح الأفقر في المجتمع السعودي. ويُطلق على هذا البرنامج الذي أُعلن عنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ "إعانة الأسرة". وبحلول عام ٢٠٢٠، يتوقع أن يؤدي إصلاح نظام الدعم إلى توفير ٢٠٩ بليون ريال سعودي في السنة، في حين سيكلف برنامج إعانة الأسرة حوالي ٦٠ إلى ٧٠ بليون ريال، أي أن حجم الوفورات يساوي الثلثين. وستوفر إعانة الأسرة تحويلات نقدية لتعويض الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تتعرض لتأثير سلبي مباشر وغير مباشر بسبب إصلاح نظام الدعم[٢٠]. وجميع المستفيدين من نظام التحويلات النقدية القائم بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤٥ لعام ٢٠٠٦ يُفترض إدراجهم

---

(١٥) هذه التحديات مألوفة بالنسبة لخطط المساعدة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. انظر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: "نحو مزيج جديد لتوفير الرعاية الاجتماعية، التقرير الخامس" (٢٠١٤).

(١٦) Carlo Sdralevich and others, *Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead* (Washington, DC, IMF, 2014), p. 18.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) See Steffen Hertog, "Challenges to the Saudi distributional State in the age of austerity", paper presented at the conference entitled "Saudi Arabia: domestic, regional and international challenges", Middle East Institute, National University of Singapore, 12-13 December 2016.

(١٩) Glada Lahn, *Fuel, Food and Utilities Price Reforms in the GCC: A Wake-up Call for Business* (London, Chatham House, June 2016), p. 2.

(٢٠) المملكة العربية السعودية، "برنامج التوازن المالي: الميزانية المتوازنة لعام ٢٠٢٠"، صفحة ٥٨. متاح على الرابط: http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/BB2020_EN.pdf.

تلقائياً في هذا البرنامج الجديد. وبإمكان المستفيدين الجدد التسجيل باستخدام البوابة الشبكية أو بالذهاب إلى مكتب الضمان الاجتماعي. وسيكون نظام إعانة الأسرة المعيشية جزءاً من نظام "حساب المواطن" الذي يعتمد على التوسع الكبير في قدرات جمع البيانات من أجل بناء قواعد بيانات شاملة ترمي إلى سد الثغرات المعرفية الرئيسية القائمة وتجمع بين المعلومات المحتفظ بها حالياً لدى جهات منتشرة على نطاق واسع.

٢٩- **وعموماً، فإن وضع حد للإعانات المهدرة للموارد واستهداف الفقراء والأشد احتياجاً هي أهداف جديرة بالثناء. ومع ذلك، ودون الدخول في العديد من تعقيدات الإصلاحات المقترحة وعدم توفر بيانات عنها، هناك العديد من الاعتبارات والتوصيات التي قدمها المقرر الخاص، التي قد تود الحكومة وضعها في الحسبان:**

(أ) **تعكف الحكومة على وضع استراتيجية للحماية الاجتماعية بالتعاون مع البنك الدولي، وتضطلع في الوقت نفسه بإصلاحات طموحة لنظام الحماية الاجتماعية القائم. وينبغي النظر في تمديد الجدول الزمني الضيق الموضوع لإدخال إصلاحات. فهي في غاية الأهمية وينبغي أن تنجح، بيد أن الجدول الزمني الحالي يبدو طموحاً على نحو غير واقعي، لا سيما إذا وضع في الاعتبار أن الحكومة تعكف في الوقت ذاته على إعادة النظر في استراتيجية الحماية الاجتماعية بكاملها. وتبين الخبرة المكتسبة من بلدان أخرى أن إصلاح نظام الدعم وإدخال برامج التحويلات النقدية لها تأثير كبير على المجتمع ويمكن أن تؤدي إلى ردة فعل قوية. فتجربة الاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها المملكة عام ٢٠١٦ احتجاجاً على خفض دعم المياه، فضلا عن ضغوط التضخم المرتبطة بإصلاح نظام الدعم، تشير إلى ضرورة توخي الحذر إزاء هذه الطموحات[٢١]. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لاحظ صندوق النقد الدولي أن نجاح إصلاحات نظام الدعم يتطلب "الإعداد الشامل، بما في ذلك التشخيص الواضح والتخطيط الدقيق لوتيرة ونطاق الإصلاحات"[٢٢]؛**

(ب) **لم يُستشر المواطنون السعوديون بصورة هادفة بشأن التفاصيل المتعلقة بنهج رؤية ٢٠٣٠ إزاء الحماية الاجتماعية أو الاستراتيجية المقترحة للحماية الاجتماعية. وتجري المناقشات حتى الآن خلف أبواب مغلقة. وبما أن الإصلاحات سيكون لها تأثير كبير على المجتمع السعودي، بما في ذلك الشرائح الأفقر، ينبغي عقد مشاورات عامة يتمكن فيها الأفراد ومنظمات المجتمع المدني من التعليق بصراحة على الإصلاحات المقررة. وهذا الأمر مطلوب كمسألة تتعلق بحقوق الإنسان (الحق في المشاركة السياسية)، وبالتخطيط الجيد (تحسين التصميم)، ولضمان الدعم العام الذي لا غنى عنه. وفي الوقت الحاضر، وعلى الرغم من صدور قانون المنظمات غير حكومية في عام ٢٠١٥[٢٣]، لا يوجد تعاون هادف مع المجتمع المدني أو مجموعات حقوق الإنسان؛**

(٢١) "In the wake of an increase in petrol prices in January, alongside rises in electricity and water bills, year-on-year inflation rose to 4.1% in the first seven months of 2016, compared with 2.3% at end-2015", Economist Intelligence Unit, "Country report: Saudi Arabia, generated on November 16th 2016", p. 8.

(٢٢) Carlo Sdralevich and others, *Subsidy Reform in the Middle East and North Africa*, p. xi.

(٢٣) آدم كوغل وكرستين بيركلي "رأي: أن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي أبداً – السعودية تُقِر قانون المنظمات الأهلية" ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، متاح على الرابط www.hrw.org/news/2015/12/02/dispatches-better-late-never-saudi-arabia-approves-ngo-law.

(ج) **نهج الحماية الاجتماعية الوارد في رؤية ٢٠٣٠ واستراتيجية الحماية الاجتماعية يعكسان نهج البنك الدولي. وعلى الرغم من المزايا الكثيرة لهذا النهج، فإن مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية التي تدعمها الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية هي الأكثر شمولاً وأقل تركيزاً على الشواغل المتعلقة بالاستبعاد، وهي متجذرة في حقوق الإنسان (انظر A/69/297). وستستفيد الحكومة كثيراً من دعوة المنظمات مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا للمشاركة في خططها الرامية إلى إصلاح نظام الحماية الاجتماعية؛**

(د) **ينبغي للحكومة أن تعترف بالحق في الحماية الاجتماعية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان. ومن شأن ذلك تحقيق ما يلي: '١' تعزيز تعليمات القرآن بشأن التزامات الحاكم وحقوق الفقراء والمحتاجين في الزكاة[٢٤]؛ '٢' الإشارة إلى أن برنامج تحرير الأسواق الذي تتضمنه رؤية ٢٠٣٠ سيوضع بطريقة تتسق مع احترام الحق في الحماية الاجتماعية؛ و'٣' تجسيد المادة ٢٧ من النظام الأساسي للحكم لعام ١٩٩٢ الذي تكفل الدولة بموجبه حق المواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة؛**

(هـ) **الخطط التي أُعلن عنها حتى الآن مهمة لأنها تضع حداً للدعم المتراجع الذي يتسم بالتبديد وعدم الكفاءة، وستخفف من التأثير السياسي والاقتصادي للإصلاحات. بيد أنها لا تشكل بعد خطة متسقة أو شاملة لتحقيق الحماية الاجتماعية لجميع المحتاجين. ولن يتسنى لها أن تحقق ذلك نظراً لعدم وجود خارطة منهجية تحدد مواطن الفقر أو أي تحليلات مفصلة لسمات الفقر في المملكة. وفي حين أن العديد من النظم القائمة في مجال المساعدة الاجتماعية وغيرها من الاستحقاقات بحاجة إلى إصلاحات، فلا ينبغي الاستعاضة عنها فقط بنظام تحويلات نقدية؛**

(و) **إن التحويلات النقدية القائمة بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤٥ لعام ٢٠٠٦ لا تستهدف الشرائح الأفقر على نحو منهجي، وإنما تركز على فئات محددة مثل الأيتام والأسر التي تعولها نساء. وهي تعكس نظام رعاية تقليدي وليس نهجاً يؤدي إلى التمكين وتفضي إلى زيادة كبيرة في الإنفاق الاجتماعي على غير الفقراء. وتوخياً للحد من الفقر في المملكة وتجنباً لتبديد أموال الرعاية الاجتماعية وإنفاقها بصورة غير عادلة على غير الفقراء، ينبغي توجيه تدابير المساعدة الاجتماعية المصممة حديثاً لتستهدف أفقر الفئات في المجتمع السعودي. وفي ظل عدم توافر بيانات عن ضريبة الدخل أو سجلات للفقر، فإن جهود الحكومة الرامية إلى تصميم نظام عادل وفعال للحماية الاجتماعية ستواجه عقبات كبيرة؛**

(ز) **قرارات رفض صرف المساعدة الاجتماعية للأفراد ينبغي أن تكون قابلة للاستئناف أمام آلية شكاوى قضائية أو شبه قضائية جيدة التصميم، عوضاً عن تركها للسلطة التقديرية المطلقة الممنوحة للوزارة، والتي لا تتأثر سوى بالتعبئة التي قد تحدث في وسائط التواصل الاجتماعي.**

(٢٤) الآية ٢٤ من السورة ٧٠ (المعارج) والآية ١٩ من السورة ٥١ (الذاريات) يرد فيهما حق الفقراء في المال. آمي سنجر، *الإحسان في المجتمعات الإسلامية* (جامعة كيمبردج، ٢٠٠٨).

جيم- السياسة الضريبية في المملكة العربية السعودية

٣٠- تكتسي الضرائب أهمية بالغة في ضمان جمع الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق على الحماية الاجتماعية. وأحد المصادر المحتملة للإيرادات الذي ينبغي مواصلة الاستفادة منه هو جمع الحكومة للزكاة الشخصية التي تبلغ نسبتها ٢,٥ في المائة. ويجيز المرسوم الملكي رقم ٨٦٣٤/٢٨/٢/١٧ لعام ١٩٥١ فرض الزكاة على الأشخاص وعلى الشركات، لكن الهيئة العامة للزكاة والدخل لا تجمع الزكاة حالياً إلا من الشركات. وستنشئ هذه الهيئة قريباً حساباً لجمع الزكاة الشخصية، وإذا أصبح دفع تلك الزكاة إجبارياً، ستحدث زيادة كبيرة في تدفق الإيرادات لفائدة المساعدة الاجتماعية. ومن الشائع أن الشركات تتفادى دفع الزكاة، وتشكل خطة الهيئة العامة للزكاة والدخل الرامية إلى ضمان جمع الضرائب بمزيد من الفعالية خطوة هامة في طمأنة الجمهور بأن دفع الضرائب والحماية الاجتماعية أمران مرتبطان ارتباطاً مباشراً.

٣١- كما تكتسي الضرائب أهمية بالغة بوصفها أداة لإعادة التوزيع من أجل تقليص التفاوت الاقتصادي وتعزيز تكافؤ الفرص، اللذين يشكلان هدفين هامين من منظور حقوق الإنسان (انظر A/HRC/29/31). وقد انخفضت مستويات عدم المساواة منذ عام ٢٠٠٧، ويرجع ذلك بالأساس إلى سياسات إعادة التوزيع المعتمدة في أعقاب ما يسمى "الربيع العربي"، لكنها لا تزال عالية بشكل كبير. وفيما يخص البلد بأكمله، تبلغ قيمة معامل جيني ٠,٤٦، لكن في الرياض تبلغ قيمته ٠,٥٤. وعلى سبيل المقارنة، يبلغ معامل جيني في الولايات المتحدة الأمريكية، المرتفع بالفعل، ٠,٣٩[٢٥]. وينبغي لسياسات إعادة التوزيع الرامية إلى الحد من عدم المساواة، ومن ثم تعزيز الكفاءة والإنصاف، أن تركز على توفير الفرص التعليمية والمساعدة الاجتماعية لأشد الناس فقرا. وترمي رؤية ٢٠٣٠ إلى فرض ضريبة للقيمة المضافة بنسبة ٥ في المائة. وبما أن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة تنازلية بشكل واضح، من المهم ضمان إعفاءات مناسبة على المواد الأهم بالنسبة للفقراء، بل وأيضاً تكملة تلك المبادرة بتركيز أوسع على تحقيق العدالة في النظام الضريبي.

٣٢- وحتى وقت قريب، أدى التدفق المطرد للعائدات النفطية المرتفعة في المملكة العربية السعودية إلى جعل المناقشات حول السياسة الضريبية مسألة اختيارية إلى حد كبير. غير أن انخفاض أسعار النفط واحتمال عدم استرداد مستوياتهما السابقة حفزاً المملكة على زيادة إيراداتها غير النفطية، بما في ذلك عن طريق الضرائب. لكن تزايد اعتماد الحكومة على الضرائب لتوليد الإيرادات، سيزيد مطالبة دافعي الضرائب بالشفافية فيما يتعلق بالشؤون المالية والنفقات الحكومية. ومن حيث شفافية الميزانية، تحتل المملكة العربية السعودية حاليا مرتبة متدنية في التصنيف الدولي[٢٦]. ومع تزايد اعتماد الاقتصاد على الإيرادات الضريبية، سيتساءل دافعو الضرائب بشكل متزايد عن الإنفاق العسكري الهائل للبلد والكميات الصغيرة المكرسة للحماية الاجتماعية

(٢٥) Organization for Economic Cooperation and Development, "Inequality remains high in the face of weak recovery", November 2016, p. 6. Available from www.oecd.org/social/OECD2016-Income-Inequality-Update.pdf.

(٢٦) تحتل المملكة العربية السعودية أدنى درجة في سلم مؤشر الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٥، الذي تحسبه شراكة الموازنة الدولية. متاح على الرابط: www.internationalbudget.org/opening-budgets/open-budget-initiative/open-budget-survey/publications-2/rankings-key-findings/rankings/.

للمجتمع عموماً وللفئات الأشد فقرا خصوصا. ووفقاً لقاعدة البيانات الموثوقة لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، فقد أنفقت المملكة العربية السعودية ١٣,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على الإنفاق العسكري في عام ٢٠١٥، أي ما يعادل ٧٧٨ ٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للفرد الواحد[٢٧]. وأُبلغَ المقرر الخاص، في اجتماعاته مع المسؤولين الحكوميين، بأن ميزانية الضمان الاجتماعي للمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٦ بلغت نحو ٣١ بليون ريال سعودي، أي ما يمثل ١٥ في المائة فقط من مبلغ ٢٠٥ بلايين ريال سعودي الذي تعترف المملكة العربية السعودية بأنها أنفقته على الأغراض العسكرية في عام ٢٠١٦[٢٨]. ويشير مراقبون مستقلون إلى أن الأرقام أعلى بكثير في واقع الأمر، وأن الإنفاق الاجتماعي يقل عن ١٠ في المائة مما يُنفق على الأعراض الدفاعية[٢٩]. وفي سياق العائدات النفطية الضخمة والموثوقة بها نسبياً، يمكن اعتبار الإنفاق العسكري الوافر أقل إثارة للمشاكل. لكن في عصر يشهد تدابير تقشفية شاملة وجهوداً من أجل إقامة هياكل اقتصادية واجتماعية متوازنة ومنصفة ومستدامة ومدعومة من المجتمع المحلي، سيتعين إيلاء أولوية أكبر للإنفاق الاجتماعي.

دال- دور الجمعيات الخيرية[٣٠]

٣٣- يشكل تنسيق سياسة الحماية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية تحدياً كبيراً، ليس فقط في أوساط الدوائر الحكومية، بل أيضاً أمام الشبكة الواسعة من الجمعيات الخيرية التي توزع مبالغ كبيرة من الأموال وتتحمل مسؤوليات تشغيلية هامة.

٣٤- وفي عام ٢٠١٦، قدمت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حوالي ٥٠٠ مليون ريال سعودي إلى منظمات خيرية، وقدمت وكالات حكومية أخرى تمويلا إضافيا كبيرا في هذا المجال. كما تتلقى الجمعيات الخيرية تبرعات وافرة من الأفراد، كثيرا ما تكون في شكل مدفوعات الزكاة. وتؤدي هذه الجمعيات دوراً ثقافياً هاماً في المملكة، لكنها ليست مستقلة عن الحكومة، وتؤدي شروط التسجيل المعقدة إلى تقييد قدرتها على اتخاذ المبادرات. ويستهدف التمويل الحكومي على نحو متزايد أولويات محددة، لكن لا يوجد سوى القليل من المراقبة والرصد الهادفين لمدى فعالية الإنفاق الخيري. وانتقد العديد من المحاورين هذه الجمعيات الخيرية بوصفها مجموعات "هواة لطفاء" يقدمون خدمات "خيرية" دون التركيز على توفير وسائل هيكلية تساعد المستفيدين على التحرر من براثن الفقر. وقد بدأت ثقافة الجمعيات الخيرية في تغيير اتجاهها تدريجياً من تقديم الخدمات إلى التنمية.

٣٥- والتغطية التي توفرها الجمعيات الخيرية ليست شاملة أو منهجية أو موزعة بالتساوي. وعلى ما يبدو، ينصب اهتمام الكثير من هذه الجمعيات التي تتعامل مع النساء على تعليمهن الخياطة والتطريز والطبخ وغير ذلك من الوظائف التقليدية أكثر مما ينصب على منحهن

(٢٧) انظر SIPRI Military Expenditure Database. متاحة في الموقع التالي: www.sipri.org/databases/milex.

(٢٨) المملكة العربية السعودية، "ميزانية ٢٠١٧: نسخة البيان العام"، الصفحة ٢٢.

(٢٩) حسب معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، بلغ الإنفاق العسكري ٣٢٧ بليون ريال سعودي في عام ٢٠١٥. انظر "SIPRI Military Expenditure Database"، متاحة في الموقع التالي: www.sipri.org/databases/milex.

(٣٠) ينبغي تمييز الجمعيات الخيرية، الملحقة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، عن المؤسسات الخيرية، المنشأة بموجب المرسوم الملكي والمستقلة عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

المهارات المطلوبة بشدة في سوق العمل. ومن حيث السياسة الحكومية، دعت مؤسسة الملك خالد الخيرية إلى إنشاء لجنة وزارية لتصميم سياسات أفضل وتنفيذها في هذا الصدد. وهناك حاجة واضحة إلى آلية للتنسيق من هذا القبيل. ومن شأن لجنة معنية بالجمعيات الخيرية أن تشجع على قدر أكبر من الاستقلالية، وأن تعزز التنسيق على نحو أفضل، وأن تحفز التفكير في السياسات الجديدة اللازمة في عالم رؤية ٢٠٣٠ الجديد.

رابعاً- قضايا محددة

ألف- أهمية حقوق الإنسان في مجال الإصلاح

٣٦- على غرار الخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ القائمة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ينبغي النظر إلى رؤية ٢٠٣٠ أيضاً على أنها مرتبطة حتما بسياسات حقوق الإنسان في المملكة.

٣٧- بيد أن نجاح رؤية ٢٠٣٠، مهما كان تصميمها جيداً ومهما كانت محكمة، سيعتمد في نهاية المطاف على دعم الجمهور. وتعترف الحكومة بذلك بوضوح، وإن كان اعترافها في حدود، مثلما يتضح من الحملة الإعلامية غير المسبوقة التي نظمتها، وتجاربها المحدودة في التشاور مع بعض أصحاب المصلحة في عملية صياغة الرؤية. لكن حتى صندوق النقد الدولي، وهو منظمة تهتم بالجدوى الاقتصادية وليس بحقوق الإنسان، لاحظ أن التحدي الأساسي في هذه السياقات الإصلاحية يكمن في "إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص"[٣١].

٣٨- وليس من السهل الحصول على دعم الجمهور ومشاركته في بلد لا توجد فيه أحزاب سياسية ولا انتخابات وطنية ويفرض قيوداً كبيرة على حرية التعبير، لا سيما فيما يتعلق بانتقاد السياسات الحكومية. وقد حاول محاورو المقرر الخاص إما تبرير القيود المفروضة بأسباب تتعلق بالأمن الوطني وبالحاجة إلى تجنب الفوضى التي تجتاح بعض البلدان المجاورة، أو الإشارة إلى اتخاذ مبادرات هامة في السنوات الأخيرة من أجل تشجيع وتيسير التشاور على نطاق أوسع. وأشاروا إلى دور مجلس الشورى والانتخابات البلدية ومختلف الهيئات الاستشارية الأخرى.

٣٩- ومع ذلك، يتمثل أحد أكبر التطورات الإيجابية في ظهور وسائط التواصل الاجتماعي كمنبر للنقاش العام الأقل تقييُّداً. فثلث السكان السعوديين هم من المستخدمين النشطين لوسائط التواصل الاجتماعي، مع استخدام الواتساب بنسبة ٢٧ في المائة، والفيسبوك بنسبة ٢٥ في المائة، وتويتر بنسبة ٢٠ في المائة[٣٢]. ويبدو هذا الأخير، نظراً لخصائصه، وسيلة هامة بالأخص في مجال التعليقات والحملات السياسية. وقد أثبتت وسائط التواصل الاجتماعي أنها أداة فعالة وتذكير هام للحكومة بضرورة الاستماع إلى الرأي العام، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية والإصلاح. بيد أن الحكومة ترصد وسائط التواصل الاجتماعي عن كثب، وقد قمعت بوحشية

(٣١) Carlo Sdralevich and others, *Subsidy Reform in the Middle East and North Africa*, p. xi.

(٣٢) انظر www.smartinsights.com/social-media-marketing/social-media-strategy/new-global-social-media-research/ #sthash.mjcqfmWK.dpuf.

بعض مظاهر إبداء الرأي[٣٣]. وباتت وسائط التواصل الاجتماعي محصورة في دور صمام الأمان ولم تفض إلى مزيد من الفرص الرسمية للتعبير عن وجهات النظر ومناقشة السياسات بحرية.

٤٠- وفي نهاية المطاف، ينبغي للحكومة أن تقبل زيادة مشاركة الجمهور السعودي في الشؤون السياسية كمسألة تتعلق بحقوق الإنسان وبالسياسة العامة الجيدة، وأن تكفل حماية منابر المشاركة الحالية والإذن بفتح قنوات جديدة.

باء- حقوق المرأة

٤١- تشير رؤية ٢٠٣٠ إلى المرأة السعودية بوصفها "عنصراً مهماً"، وتقر بدور الحكومة في مساعدة المرأة على تنمية مواهبها، والاستثمار في كفاءاتها[٣٤]. ويفوق حضور المرأة في الجامعات حضور الرجل وغالباً ما تتفوَّق عليه في الأداء في مختلف المجالات. ومع ذلك، لا تزال المرأة تمثل نسبة ضئيلة في سوق العمل، وتُمنَع فعليا من مزاولة العديد من المهن، مما يقيد إلى حد كبير الإمكانات الاقتصادية والتنمية الاجتماعية للمملكة العربية السعودية. وحسب تصنيف المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٥، الذي جمَّعه المنتدى الاقتصادي العالمي، تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة ١٣٤ من أصل ١٤٥ بلداً[٣٥]. وإذا أريد لرؤية ٢٠٣٠ أن تنجح نجاحاً تاما، ينبغي اعتبارها أيضاً فرصة تحولية لتعزيز المساواة بين الجنسين، ولا سيما لصالح النساء والفتيات في الخمس الأدنى من الدخل. وبما أن المملكة العربية السعودية طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي ضوء قبولها للتوصيات ذات الصلة في سياق الاستعراض الدوري الشامل، لا بد لها من إيلاء أهمية أكبر بكثير لضمان حقوق المرأة.

٤٢- وقبل الإشارة إلى القيود المستمرة التي تؤثر سلباً في قدرات النساء على العمل والسفر والمشاركة الكاملة كأعضاء منتجين في المجتمع خارج الأسرة المعيشية، من المهم جدا الاعتراف بما يحدث حاليا من تطورات إيجابية وتغييرات في المواقف الاجتماعية. ويظهِر التاريخ السعودي الحديث أن من شأن رفع القيود التقليدية عن المرأة أن يعزز إلى حد كبير تطلعاتها إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وعلى سبيل المثال، أدى قرار السماح للمرأة بالعمل في مزيد من مجالات الاقتصاد الخاص، بما في ذلك قطاع البيع بالتجزئة، إلى تغير في الأماكن العامة وتمكين عدد كبير من النساء من الانضمام إلى القوة العاملة[٣٦]. كما أدت الخطوات الأخيرة من أجل

(٣٣) انظر، على سبيل المثال، "السعودية: الحكم على صحفي بالسجن خمس سنوات بسبب نشر تغريدات دليل آخر على استمرار الممارسات القمعية للسلطات السعودية"، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٦. متاح على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/press-releases/2016/03/saudi-arabia-journalist-sentenced-to-five-years-in-prison-for-tweets-latest-victim-of-ruthless-crackdown/؛ وهيومن رايتس ووتش، "السعودية تكثف القمع ضد الكتّاب والنشطاء"، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧. متاح على الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2017/02/06/299694.

(٣٤) المملكة العربية السعودية، "رؤية ٢٠٣٠"، الصفحة ٣٧. متاح على الرابط: http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/report/Saudi_Vision2030_AR_0.pdf.

(٣٥) انظر http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/economies/#economy=SAU.

(٣٦) تفيد الأرقام الحكومية، التي كانت موضع جدال، بأن توظيف المرأة في القطاع الخاص قد ارتفع من ٥٥ ٠٠٠ وظيفة في عام ٢٠١٠ إلى ٤٥٤ ٠٠٠ في نهاية عام ٢٠١٣. انظر Louise Redvers, "Keys to the Kingdom: the slow rise of Saudi women"، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥. متاح على الرابط: www.bbc.com/capital/story/20150408-slow-gains-for-saudi-women.

رفع القيود إلى آثار رمزية وعملية على قدرة المرأة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. وتشمل هذه الخطوات افتتاح أول حرم جامعي مختلط بين الجنسين في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في عام ٢٠٠٩، ومشاركة المرأة السعودية في الألعاب الأولمبية لأول مرة في عام ٢٠١٢، وقبول الإناث في ممارسة القانون منذ أواخر عام ٢٠١٣.

٤٣- ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمرأة، وتشتد هذه التحديات أكثر على النساء اللواتي يعشن في الفقر[٣٧].

٤٤- أولا، لم يعد القانون يقتضي إذنا من أولياء الأمور الذكور كي تتمكن المرأة من العمل[٣٨]، لكن العديد من أصحاب العمل ما زالوا يصرون على هذا الإذن في حين تتنصل الحكومة من مسؤولياتها بعدم التدخل. ويضع هذا النساء تحت رحمة تفضيلات أصحاب العمل وحسن نية أولياء أمورهن. وتواجه النساء من الأوساط الأدنى دخلاً والأقل تعليماً المزيد من التحديات في إقناع أولياء أمورهن بالسماح لهن بالعمل، لا سيما في أماكن العمل المختلطة بين الجنسين.

٤٥- ثانياً، تواجه النساء من أوساط فقيرة عقبات إضافية عند التحاقهن بمجال العمل. وقد يحتجن إلى شخص ما لرعاية أطفالهن أثناء وقت عملهن. ويستلزم توظيف عاملة منزلية مهاجرة تكاليف باهظة جداً. ويقتضي القانون من الشركات التي لديها أكثر من ٥٠ عاملاً توفير الرعاية النهارية، لكن من الشائع تجاهل هذا الحكم. وبسبب منع المرأة من السياقة والافتقار إلى وسائل النقل العام عموماً، على النساء الأكثر فقراً اللواتي يرغبن في العمل الاعتماد على الأسرة والأصدقاء أو دفع ثمن باهظ من أجل النقل. ويشكل هذا عائقا كبيرا أمام عمل هؤلاء النساء.

٤٦- ثالثاً، بينما تتزايد عمالة الإناث في القطاع العام تدريجيا، تظل هذه العمالة منفصلة، بل ومقتصرة على مجموعة محدودة من الوظائف، حتى لو أمكن عرض حالات بارزة استثنائية. ولا توجد قاضيات أو مدعيات عامات، ولا يوجد سوى ٨٧ امرأة في السلك الدبلوماسي من أصل ٩٦٣ دبلوماسياً. غير أن حضور المرأة أفضل في الجامعات وفي قطاعي الصحة والتعليم.

٤٧- رابعاً، كثيراً ما تواجه النساء اللواتي يهجرهن أزواجهن مشاكل كبيرة. ويمكنهن طلب الطلاق، إلا أن إجراءات المحاكم قد تستغرق سنوات. وبدون اتفاق بشأن الطلاق، يصعب عليهن الحصول على المساعدة الاجتماعية، ويظل إذن الزوج لازما من أجل العمل ومن أجل مسائل أخرى. وعلى الرغم من إلزام الشريعة للزوج بأن يصرف على أسرته، يتعين على المرأة المهجورة الذهاب إلى المحكمة للمطالبة بحقوقها. ويمثل هذا عتبة مستحيلة بالنسبة للعديد من النساء الفقيرات[٣٩].

---

(٣٧) للاطلاع على استعراض ممتاز وحديث العهد في هذا الصدد، انظر Human Rights Watch, *Boxed In: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System* (2016). متاح على الرابط: www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/saudiarabia0716web.pdf.

(٣٨) انظر Sara Anabtawi, "Saudi women no longer need male consent to work – report"، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٢. متاح على الرابط: www.arabianbusiness.com/saudi-women-no-longer-need-male-consent-work-report-457596.html#sthash.blVH1FOA.dpuf؛ وانظر أيضاً Human Rights Watch, *Boxed In: Women and Saudi Arabia's Male Guardianship System*, p. 2.

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ٥٣.

٤٨- خامساً، ما زالت فرص المرأة محدودة للغاية فيما يخص استخدام العملية السياسية الرسمية لإحداث التغيير. وقد تمكنت المرأة من التصويت والترشح للانتخابات في غرف التجارة منذ عام ٢٠٠٥، وأصبحت مرشحة في الانتخابات البلدية منذ عام ٢٠١٥. وهناك ٢٢ امرأة عضوا في المجالس البلدية على الصعيد الوطني، وتستأثر النساء بنسبة ٢٠ في المائة من مجموع أعضاء مجلس الشورى الذين عينهم الملك. ومع ذلك، لا يزال هذا انفتاحا ضيقا جدا، وفيما يتعداه هناك حيز ضئيل جداً لمشاركة النساء في صنع السياسات العامة. وعلى الرغم من قانون المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠١٥، الذي تدعي الحكومة أنه زاد عدد منظمات المجتمع المدني من ١ ٠٦٤ إلى ١ ٢٢٧، لا توجد أي منظمات غير حكومية في المملكة العربية السعودية يُسمح لها بالعمل في مجال حقوق الإنسان، ناهيك عن العمل في مجال حقوق المرأة، ولا يشارك سوى عدد قليل جدا من الجمعيات الخيرية والمؤسسات الخيرية في أعمال الدعوة المتعلقة بالسياسة العامة. ولا تتمتع هيئة حقوق الإنسان ولا الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان باستقلالية حقيقية عن الحكومة، ولا تتخذ أي موقف عام قوي للنهوض بحقوق المرأة[٤٠]. ويوجد الفضاء الرئيسي المتاح لمشاركة المرأة على وسائط التواصل الاجتماعي، ولا سيما تويتر. فقد وصلت حملات مثل #TogetherToEndMaleGuardianship[٤١] و#StopEnslavingSaudiWomen[٤٢] إلى مئات الآلاف من المتابعين في المملكة وخارجها، وكان لها تأثير في النقاش العام. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد التطبيقات التي تضعها جهات خاصة مثل تطبيق "اعرف حقوقك" في توعية المرأة بحقوقها الإنسانية[٤٣].

٤٩- ويشير معظم المسؤولين إلى أن الحكومة لا تعارض إلغاء حظر سياقة المرأة أو إلغاء العديد من قيود الوصاية، بيد أنهم سرعان ما يضيفون أن عناصر هامة في المجتمع لا تزال معارضة لذلك. لكن لا يمكن للحكومة أن تنأى بنفسها عن تلك المناقشات، إذ تقع على عاتقها التزامات باحترام وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة، على النحو المعترف به في سياق الاستعراض الدوري الشامل، وينبغي أن تسعى إلى توعية عامة الجمهور وإعلامه، لا سيما فيما يتعلق بأي ممارسات تقليدية ومجتمعية هدفها إنكار الحقوق الأساسية لأي فئة من الفئات. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أنه عند إجراء استطلاعات منهجية للرأي العام، أيدت أغلبية واضحة السماح للمرأة بالسياقة.

٥٠- ويقدم المقرر الخاص التوصيات المحددة التالية من أجل تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، مع التركيز على المجالات التي يمكن فيها لعناصر البرنامج الإصلاحي الاجتماعي والاقتصادي لرؤية ٢٠٣٠ وحقوق الإنسان للمرأة أن تعزز بعضها البعض:

(أ) التعليم هو العامل الرئيسي لتمكين المرأة من المشاركة في المجتمع على قدم المساواة مع سائر المواطنين. وينبغي للحكومة أن تنفذ بدقة القانون الذي

---

(٤٠) على سبيل المثال، أقرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مسألة حصول المرأة على حقوقها، في تقريرها الثالث عن حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية (٢٠١٢). وكان الهدف من التحليل هو الثناء على الملك لإعطائه المرأة جميع حقوقها. ولم يذكر سوى القليل من التحديات الهائلة التي لا تزال قائمة.

(٤١) انظر India Ashak, "Saudi women launch Twitter campaign demanding end to male guardianship" متاح على الرابط: www.ibtimes.co.uk/saudi-women-launch-twitter-campaign-demanding-end-male-guardianship-1574537.

(٤٢) انظر www.dw.com/en/stopenslavingsaudiwomen-protesting-against-male-guardianship/av-35939277.

(٤٣) انظر Dina al-Shibeeb, "Saudi lawyer's 'know your rights' app for women gets 50,000 subscribers"، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. متاح على الرابط: http://english.alarabiya.net/en/media/digital/2016/11/29/Saudi-lawyer-s-know-your-rights-app-to-women-gets-50-000-subscribers-.html#sthash.blVH1FOA.dpuf.

يقتضي التحاق جميع الفتيات بالمدرسة الابتدائية. ولا تزال نسبة الفتيات أعلى من نسبة الفتيان الذين لا يكملون التعليم الابتدائي، لكن البيانات الموثوقة بهذا الشأن قليلة وغير مصنفة حسب نوع الجنس، مما يطرح إشكالية كبيرة[٤٤]؛

(ب) ينبغي للحكومة إنفاذ قاعدة عام ٢٠١٢ التي تنص على أن المرأة لم تعد بحاجة إلى إذن ولي الأمر من أجل العمل. وينبغي للحكومة أن تصدر توجيهات واضحة إلى جميع أصحاب العمل تحظر فيها طلبات إظهار الإذن، وأن تنظم حملة إعلامية للدفاع عن حق المرأة في العمل. ويمكن أن يبدأ ذلك بسهولة ببيان إيجابي يصدره وزير العمل والتنمية الاجتماعية. وينبغي ملاحقة أو تغريم أصحاب العمل الذين يستمرون في طلب حصول المرأة على هذا الإذن من ولي أمرها؛

(ج) ينبغي للحكومة احترام وحماية الحق الإنساني لجميع السعوديين في التعبير بحرية عن آرائهم في وسائط التواصل الاجتماعي، بما في ذلك آرائهم المتعلقة بحقوق المرأة. وإن الدعوة عبر الإنترنت إلى المساواة في الحقوق بين النساء والرجال ليست جريمة[٤٥]، وينبغي تحفيز النقاش حول هذه المسألة بدلاً من إخضاعه للرقابة. وحيثما يتعرض الأفراد الذين ينهضون بحقوق المرأة للتهديد، ينبغي للحكومة أن تتصرف بسرعة لحمايتهم وأن توضح أن هذه التهديدات غير مقبولة.

جيم- حقوق الإنسان للعاملات المنزليات المهاجرات

٥١- يشكل العمال المهاجرون حوالي ثلث إجمالي عدد السكان في المملكة العربية السعودية ويؤدون العديد من الوظائف المتاحة في القطاع الخاص. وقد ركز المقرر الخاص، خلال زيارته، بالتحديد على العاملات المنزليات اللواتي يقدر عددهن بأكثر من ثلاثة ملايين في المملكة العربية السعودية[٤٦]. وتعاني تلك النساء من عدم دفع الرواتب، وساعات العمل المفرطة، والاعتداء اللفظي والمعنوي والجسدي والجنسي[٤٧]، وهن من بين أفقر أفراد المجتمع السعودي.

---

(٤٤) وزارة الاقتصاد والتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "المملكة العربية السعودية: الأهداف التنموية للألفية"، الصفحة ٤١. متاح على الرابط www.undp.org/content/dam/undp/library/MDG/english/MDG%20Country%20Reports/Saudi%20Arabia/MDG%202013%20KSA.pdf?download

(٤٥) انظر Adam Withnall, "Samar Badawi: Saudi Arabia jails one of its most prominent activists for women's rights", *Independent*، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. متاح على الرابط: www.independent.co.uk/news/world/middle-east/samar-badawi-saudi-arabia-jails-one-of-its-most-prominent-activists-for-women-s-rights-a6809471.html.

(٤٦) United States of America, Department of State, "Saudi Arabia 2015 Human Rights Report", p. 51.

(٤٧) انظر "Final Report of the investigating mission of the Committee on Overseas Workers' Affairs to Saudi Arabia, January 9-13, 2011". متاح على الرابط: https://centerformigrantadvocacy.files.wordpress.com/2012/06/report-of-congress-mission-to-saudi-arabia-on-the-ofw-condition.pdf؛ William Davison, "Ethiopia workers return from Saudi Arabia telling of abuse"، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. متاح على الرابط: www.bloomberg.com/news/articles/2013-12-12/ethiopian-migrant-workers-return-from-saudi-with-tales-of-abuse؛ Rothna Begum, "Gulf States fail to protect domestic workers from serious violence"، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. متاح على الرابط: www.hrw.org/news/2015/10/16/gulf-states-fail-protect-domestic-workers-serious-violence؛ Laetitia Bader and Rothna Begum, "Somali domestic workers at risk as Ramadan departures dawn"، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٦. متاح على الرابط: www.hrw.org/news/2016/06/11/somali-domestic-workers-risk-ramadan-departures-dawn.

٥٢- وهناك عدة أسباب هيكلية لهذه الانتهاكات. أولها هو نظام الكفالة للحصول على تأشيرات الدخول، الذي يربط تصاريح إقامة العمال المنزليين بصاحب العمل (الكفيل) لفترة العقد، مما يعطي صاحب العمل سلطة هائلة على العامل، شُبِّهت بشكل من أشكال الرق المعاصرة[٤٨]. وفي حين اعتمدت دول خليجية أخرى إصلاحات لنظام الكفالة[٤٩]، لا توجد أي مؤشرات على أن المملكة العربية السعودية ستغير نظامها بأي طريقة مجدية في المستقبل المنظور.

٥٣- والسبب الثاني هو تعيين العاملات المنزليات عن طريق وكالات الاستقدام التي تفرض رسوماً باهظة تصل إلى ٢٠ ٠٠٠ ريال سعودي ويسعى كثير من أصحاب العمل إلى نقلها بصورة غير قانونية إلى العاملة بخصم تلك الرسوم من راتبها. وفي حالات أخرى، تُنقَل العاملات المنزليات من صاحب عمل إلى آخر، لأن صاحب العمل الأول لا يستطيع دفع رسوم الاستقدام. وكثيرا ما تكون تلك المعاملات مبهمة وغير مقترنة بنقل رسمي للإقامة، مما يصعِّب تعقب مكان المرأة التي تعيش تلك الحالة. ومن ثم تكون تلك العاملات عرضة للانتقال إلى شكل من أشكال الاتجار بالبشر، الذي يجرِّمه القانون في المملكة.

٥٤- والسبب الثالث هو اعتماد الأسر السعودية على العاملات المنزليات الأجنبيات بأجر رخيص، وكذلك اعتماد العاملات المنزليات على العمل في المملكة. ويضمن هذا تدفقاً مستمراً للعاملات من أنحاء مختلفة من العالم إلى المملكة العربية السعودية. ويعقِّد عدد المهاجرين الإشراف الفعال في البلد، على الرغم من أن ذلك ليس عذرا لعدم قيام الحكومة بإنفاذ القواعد القائمة.

٥٥- فالحكومة مسؤولة عن كفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان للمهاجرين وضمان المساءلة في حالة انتهاكات حقوقهم. وفي عام ٢٠١٣، اعتمدت الحكومة لوائح تنظيمية أفضل بشأن العمال المنزليين، لكن إنفاذها يتعذر بصورة مستمرة. وفي حين تدعي وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الاضطلاع بعمليات التفتيش وإجراءات التحقيق في الانتهاكات المزعومة، لا توجد أي إحصاءات متاحة للجمهور بشأن الجهود التي تبذلها الوزارة من أجل إنفاذ القانون، ولا يوجد سوى القليل من الأدلة الملموسة على النتائج التي تحققها.

٥٦- وتتيح وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الآن للعمال المنزليين شريحة هاتف نقال مجانية لدى وصولهم إلى المملكة العربية السعودية لكن العديد من أصحاب العمل يصادرون الشريحة، كما يفعلون بجوازات السفر. ووفقاً للوزارة، تلقى خط هاتفي مباشر للمساعدة ٠٩٥ ١٦٥ مكالمة من عمال منزليين، غير أنها لم تقدم أي تفاصيل عن عدد المكالمات الواردة من عاملات منزليات، أو طبيعة الشكاوى، أو عدد الحالات التي أسفرت عن إجراءات إنفاذ، أو عدد أصحاب العمل الذين أُنزلت بهم عقوبات لانتهاكهم اللوائح التنظيمية. ويدرك المقرر الخاص أن لجانا حكومية قد أنشئت مؤخراً لمعالجة المنازعات المدنية بين أصحاب العمل والعاملات المنزليات بشأن المسائل التعاقدية. ومع ذلك، يبدو أن الهيئات الجديدة لم تعالج حتى الآن سوى حالات قليلة.

---

(٤٨) انظر Migrant Forum Asia, "Reform of the kafala (sponsorship) system"، متاح على الرابط: www.ilo.org/dyn/migpractice/docs/132/PB2.pdf؛ هيومن رايتس ووتش، "خطوات سعودية نحو تحسين حقوق العمال المهاجرين"، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. متاح على الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2015/11/15/283415؛ "Migration in the Gulf: open doors but different laws", *The Economist*، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. متاح على الرابط: www.economist.com/ news/middle-east-and-africa/21706524-because-migrants-gulf-have-few-rights-locals-let-more-them-open.

(٤٩) انظر www.migrant-rights.org/2016/11/qatars-kafala-reforms-a-ready-reckoner/.

٥٧- ولا يمكن للاتفاقات الثنائية العديدة المبرمة بين المملكة العربية السعودية والبلدان المرسِلة، التي تتضمن تدابير حماية العاملات المنزليات، سد الثغرة الموجودة في الإنفاذ على المستوى الداخلي. كما أن تلك البلدان الأجنبية ليست في وضع يمكنها من إنفاذ الاتفاقات الثنائية المذكورة، وتساهم كثرة الاتفاقات أيضاً في معاملة العاملات المنزليات معاملة تمييزية على أساس الجنسية.

٥٨- وكثيراً ما ينتهي المطاف بالعاملات المنزليات الهاربات من أصحاب عملهن في ملاجئ تديرها السفارات. وفتحت الحكومة الآن ملاجئها الخاصة وتريد استخدامها بدلاً من ملاجئ السفارات. وقد زار المقرر الخاص أحد الملاجئ التي تديرها الحكومة في الرياض. ووفقاً لإحصاءات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، يوجد حالياً تسعة ملاجئ للعاملات المنزليات، وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بقيت فيها حوالي ٢٢٦ ٧ امرأة لمدة ١٥ يوماً في المتوسط. وحسب الحكومة، لم تقدم سوى قلة قليلة من هؤلاء النساء شكاوى متعلقة باعتداء صاحب العمل عليهن أو بعدم دفع رواتبهن. ويتناقض هذا الادعاء مع دراسات أخرى تكشف عن نسب مئوية أعلى بكثير. وفي المستقبل، ستكون العاملات المنزليات في وضع أسوأ بكثير في الملاجئ التي تديرها الحكومة مقارنة مع تلك التي تديرها السفارات، ما لم توفر ملاجئ الحكومة خدمات النصح والمشورة الأساسية وغيرها من الخدمات، وما لم تكن الحكومة مستعدة للتحلي بمزيد من الشفافية بشأن هذه الحالة. ومن غير المحتمل على ما يبدو أن يتحقق ذلك على المدى القصير، بل سيكون من غير المحتمل أكثر في حال خصخصة مراكز الإيواء، مثلما نوقش ذلك.

٥٩- وقلما يحاكم أصحاب العمل محاكمات جنائية بسبب تهمة الاعتداء، لكن كثيراً ما تواجه العاملات المنزليات اتهامات جنائية. ووفقاً لإحصاءات الكونغرس الفلبيني، كانت هناك ٣٥٨ فلبينية في السجن أو مراكز الاحتجاز أو قيد الإقامة الجبرية أو في انتظار البت في قضاياهن في محكمة جنائية في جدة والرياض وحدهما، في النصف الأول من عام ٢٠١٥. وبما أن نسبة تتراوح بين الربع والثلث من العمال المهاجرين من الفلبين هم عاملات منزليات وفقاً لتلك الإحصاءات نفسها، يصح افتراض أن عددا كبيرا من هؤلاء النساء اللواتي يواجهن اتهامات جنائية هن عاملات منزليات. وعلاوة على ذلك، أُعدمت في السنوات الأخيرة عاملات منزليات، بمن فيهن عاملات من بلدان مثل إندونيسيا[٥٠] وسري لانكا[٥١]، بينما تواجه أخريات عقوبة الإعدام حالياً.

٦٠- ويقدم المقرر الخاص التوصيات المحددة التالية:

(أ) ينبغي للحكومة بدء حملة إعلامية تؤكد فيها من جديد حقوق الإنسان للعاملات المنزليات، وتشدد فيها على أن من واجب أصحاب العمل السعوديين معاملتهن باحترام وكرامة واحترام حقوقهن الإنسانية بالكامل؛

(ب) ينبغي للحكومة أن تعزز إنفاذ لائحة عمال الخدمة المنزلية لعام ٢٠١٣ وأن تنشر إحصاءات عن التدابير المتخذة. وينبغي لها أن تحاكم أصحاب العمل المشتبه في اعتدائهم على عاملات منزليات محاكمة فعالة وعلنية؛

(٥٠) انظر "Indonesia to stop sending domestic workers to Middle East – reports", *Guardian*، ٥ أيار/مايو ٢٠١٥. متاح على الرابط: www.theguardian.com/world/2015/may/05/indonesia-to-stop-sending-domestic-workers-to-middle-east-reports.

(٥١) انظر www.migrant-rights.org/2015/12/another-sri-lankan-domestic-worker-faces-execution-in-saudi/.

(ج) ينبغي الاستعاضة عن تدابير حماية العاملات المنزليات بموجب المعاهدات الثنائية المتباينة، ولائحة عمال الخدمة المنزلية لعام ٢٠١٣ بفصل جديد عن العمال المنزليين في قانون العمل، يحدد معايير أعلى قابلة للتطبيق بصورة موحدة على العاملات المنزليات من جميع الجنسيات؛

(د) يقدر عدد العمال المنزليين الإندونيسيين غير الحاملين لوثائق رسمية في المملكة بحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ عامل حالياً، وذلك نتيجة إلغاء إندونيسيا لاتفاق تيسير الهجرة القانونية. وينبغي النظر في العفو عن هؤلاء وعن العمال الآخرين الموجودين في وضع مماثل.

دال- حقوق الإنسان لغير السعوديين الذين يعيشون في فقر

٦١- يثير الافتقار إلى البيانات والشفافية بشأن الفقر في المملكة العربية السعودية إشكالية خاصة فيما يتعلق بغير السعوديين الذين ليسوا عمالاً مهاجرين. ومن بين هؤلاء، الأشخاص غير السعوديين الذين يأتون إلى البلد بتأشيرات الحج والعمرة، ولا يغادرونه أبداً (يتركزون في مكة المكرمة والمدينة المنورة)، والأشخاص الذين يدخلون البلد بطريقة غير قانونية، واللاجئون من البلدان المجاورة، والأطفال الذين ولدوا في المملكة العربية السعودية من أشخاص غير سعوديين. ووفقاً لعدة خبراء التقى بهم المقرر الخاص، يعيش العديد من هؤلاء الأشخاص غير السعوديين في فقر وهم من أكثر الناس ضعفا في المملكة. وهناك، على سبيل المثال، عدد كبير من السكان اليمنيين الذين يعيشون في ظروف سيئة للغاية في خيام بالقرب من جدة، في حين أن بعض الأحياء الفقيرة في المدينة تتكون أساسا من جنسيات أفريقية مختلفة. لكن الافتقار إلى البيانات والشفافية يؤدي إلى أن تظل هذه الفئات السكانية بعيدة عن الأنظار، الأمر الذي يسفر عن آثار سلبية للغاية على صنع السياسات ويسهل الإنكار الرسمي لحجم المشاكل.

٦٢- وقد اكتسب المقرر الخاص بعض الفهم المتعمق لحالة الفقراء غير السعوديين بعد زيارة قام بها إلى حي الجبال في جازان، وهي منطقة فقيرة من المقرَّر هدمها منذ وقت طويل. ومعظم سكان تلك المنطقة هم من اليمن أصلا، لكنهم عاشوا في المملكة العربية السعودية على مدى عقود، وقد وُلد فيه العديد من السكان الأصغر سنا. وسوف يُهدم هذا الحي، لكن حسب خطة الهدم، لن يحصل على التعويض سوى ملاك المنازل السعوديون. ويتعين على اليمنيين الذين لديهم تصاريح إقامة مؤقتة، يجب تجديدها كل ستة أشهر منذ بدء الحرب مع اليمن، أن يغادروا دون تلقي أي تعويض، ويُنتظر منهم أن يجدوا بمفردهم مكاناً آخر للعيش. ويُمنع الأطفال الذين ليس لديهم تصاريح إقامة من الحصول على التعليم، وكثيرا ما يحرم غير السعوديين من العلاج الطبي المجاني في المستشفيات، حسبما أفاد به بعض السكان الذين التقى بهم المقرر الخاص.

٦٣- وأوضح مسؤولون كبار في مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية للمقرر الخاص أن المملكة العربية السعودية، التي ليست دولة طرفاً في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، تشير إلى اللاجئين لديها بوصفهم "زواراً". ووفقاً للمركز، يتلقى هؤلاء أوراق هوية خاصة بالزوار ويتمتعون بحرية التنقل وحرية العمل والحصول على الرعاية الصحية والتعليم بالمجان. وادعى المسؤولون أن هناك حالياً ٥٠٠ ٠٠٠ يمني و٣٠٠ ٠٠٠ سوري في البلد وأنهم

يستفيدون من الرعاية الصحية الأولية المجانية وأن أطفالهم يلتحقون بالمدارس الابتدائية المجانية. وذكرت الحكومة أيضاً أن العدد الإجمالي للطلاب اليمنيين والسوريين المسجلين في المدارس الحكومية قد بلغ ٦٤٤ ٢٨٥ طالباً و٤٠٦ ١٤١ طلاب على التوالي. غير أن ذلك يبدو غير معقول لأن خبراء آخرين أبلغوا المقرر الخاص بحالة العديد من الأشخاص غير السعوديين الموجودين في البلد منذ عقود، من بلدان منها مثلا الجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن، والذين ليست لديهم إمكانية الحصول على العمل أو الخدمات الاجتماعية المجانية. وقد تأكدت للمقرر الخاص هذه المشكلة أثناء زيارته إلى حي الجبال في جازان.

٦٤- وقدم المقرر الخاص طلباً خطياً إلى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لمعرفة ما إذا كانت هناك سياسات أو برامج تعالج صراحة حالة غير السعوديين الذين ليسوا من العمال المهاجرين والذين يعيشون في فقر. ولم يلق أي رد. لكن من الواضح أنه بموجب نظام التحويلات النقدية القائم بناءً على المرسوم الملكي رقم م /٤٥ لعام ٢٠٠٦، لا يحق إلا للمواطنين السعوديين الحصول على الإعانات (المادة ٢). كما ينبغي أن يكون المستفيدون من نظام التحويلات النقدية الجديد لإعانات الأسر مواطنين سعوديين مقيمين في البلد، ما عدا في حالات استثنائية قليلة[٥٢]. وأشارت جمعيات خيرية إلى أنها لا تستطيع مساعدة الفقراء غير السعوديين بأموال حكومية وفقاً للقواعد التي وضعتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. ويشير المقرر الخاص إلى أن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي انضمت إليها المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٧، تقتضي منها ضمان حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الضمان الاجتماعي، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو القومية أو الأصل العرقي[٥٣]. ولا تجوز المعاملة التفضيلية بين المواطنين وغير المواطنين إلا عندما تُطبق وفقاً لهدف مشروع وعلى نحو يتناسب مع تحقيق ذلك الهدف[٥٤]. وفي ضوء هذه الالتزامات، يتعين على الحكومة أن تعالج على وجه السرعة حالة الفقراء غير السعوديين. وهناك العديد من السبل التي يمكن بها تشكيل سياسة لصالح تلك المجموعة، حتى إذا لم يحصل غير المواطنين على جميع الاستحقاقات التي يحصل عليها المواطنون السعوديون بموجب نظام الحماية الاجتماعية.

٦٥- **ولذلك، يحث المقرر الخاص الحكومة على القيام بما يلي:**

(أ) **إتاحة الإحصاءات القائمة بشأن الفقر في صفوف غير السعوديين للجمهور وإجراء دراسات إضافية حسب الاقتضاء؛**

(ب) **وضع سياسات تهدف صراحة إلى ضمان الحق في مستوى معيشي لائق للفقراء غير السعوديين؛**

(ج) **دعوة المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين إلى المملكة العربية السعودية لإجراء زيارة قطرية.**

(٥٢) المملكة العربية السعودية، "برنامج تحقيق التوازن المالي: ميزانية متوازنة ٢٠١٠"، الصفحة ٦٣.

(٥٣) انظر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة ٥.

(٥٤) انظر لجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم ٣٠(٢٠٠٤) بشأن التمييز ضد غير المواطنين، الفقرة ٤.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

٦٦- تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتعكس رؤية ٢٠٣٠ برنامجاً طموحاً ينطوي على تغييرات عميقة، وتدفعه مجموعة عوامل تشمل الضرورة الاقتصادية والتطور الاجتماعي والقيادة السياسية الجريئة. وفي سياق خطة رؤية ٢٠٣٠، يحث المقرر الخاص الحكومة، مع المجتمع السعودي، على إعادة تقييم سياساتها المتعلقة بمجال حقوق الإنسان وبمكافحة الفقر في ضوء العلاقة الوثيقة القائمة بين الاثنين. وترد توصيات محددة في هذا الصدد في متن التقرير ولا يُعاد ذكرها هنا.

٦٧- ويشجع المقرر الخاص الحكومة على الاستفادة من زيارته بإجراء مناقشة مفتوحة مع الأوساط الدولية المعنية بحقوق الإنسان. وينبغي لها أن تتابع التعهد الذي قطعته على نفسها خلال زيارته بأن تدعو غيره من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان إلى زيارة المملكة. ومن المهم أيضاً أن تنضم المملكة العربية السعودية إلى الأغلبية الساحقة من الدول بالتصديق على كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في أقرب وقت ممكن.